

229225 - هل يلزم قطع المؤتمر والاجتماع لحضور الجماعة في المسجد؟

السؤال

في بعض الأحيان يكون هناك لقاء أو اجتماع أو مؤتمر ويحضر وقت الصلاة ، فهل يلزمنا الخروج من هذا الاجتماع وقطعه لشهود الصلاة في المسجد مع ما في ذلك من مشقة أم لا ؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله

أولاً :

صلاة الجماعة فرض عين على الرجال البالغين القادرين ، على أرجح قولي العلماء ، كما سبق بيان هذا في جواب السؤال : (40113) ، (38881) .

ولكن إذا وجد جماعة من الناس في مكان ما لتنظيم حفل ، أو في استراحة ، أو اجتماع ، أو مؤتمر أو نحو ذلك من اللقاءات ، وحضر وقت الصلاة ، فهل يلزمهم ترك ما هم فيه والذهاب للصلاة في المسجد ، أو يجوز لهم الصلاة جماعة في مكانهم ؟

الحكم في هذه المسألة يتوقف على بيان أمرين :

- 1- هل يجب أداء صلاة الجماعة في المسجد أم يكفي فعلها في أي مكان ؟
- 2- وهل هذا يدخل في جنس الأعذار التي تبيح ترك الجماعة في المسجد ؟

ثانياً :

اختلف العلماء في صلاة الجماعة ، هل يجب فعلها في المسجد أم يتحقق الواجب بأدائها في غير المسجد ؟

ومذهب جمهور العلماء - ومنهم الحنابلة القائلون بأن الجماعة فرض عين - أن أداء الجماعة في المسجد سنة ، والواجب يتحقق بصلاتها جماعة ، ولو في غير المسجد .

قال الإمام الشافعي : " فَلَا أَرْخُصُ لِمَنْ قَدَرَ عَلَى صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

فِي تَرْكِ إِثْبَانِهَا إِلَّا مِنْ غُدْرٍ ... وَكُلُّ جَمَاعَةٍ صَلَّى فِيهَا

رَجُلٌ : فِي بَيْتِهِ ، أَوْ فِي مَسْجِدٍ صَغِيرٍ ، أَوْ كَبِيرٍ ، قَلِيلٍ

الْجَمَاعَةِ أَوْ كَثِيرِهَا أَجْرَأَتْ عَنْهُ " انتهى من " الأم " (1/180).

وقال ابن قدامة في "المغني": "وَيَجُوزُ فِعْلُهَا فِي الْبَيْتِ وَالصَّخْرَاءِ .
وَقِيلَ فِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى : إِنَّ حُضُورَ الْمَسْجِدِ وَاجِبٌ ، إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنْهُ " .
انتهى من "المغني" (3/8) .
وقال ابن مفلح: " وَفِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ : سُنَّةٌ " انتهى من "الفروع"
(2/421) .

وذهب بعض العلماء إلى وجوب فعلها في المسجد ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، ومذهب الظاهرية ، واختارها جمع من المحققين . ينظر: " المحلى " (4/188) ، "الإنصاف" للمرداوي (2/213).
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " من صلى في بيته جماعة : فهل يسقط عنه حضور المسجد؟ فيه نزاع ، وينبغي أن لا يترك حضور المسجد إلا لعذر" .
انتهى من "مختصر الفتاوى المصرية" ص 52.
وقال ابن دقيق العيد: " وَإِنَّمَا تَرَدَّدَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّ إِقَامَةَ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ: هَلْ يَتَأَدَّى بِهَا الْمَطْلُوبُ ؟
فَعَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّهُ لَا يَكْفِي إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ فِي الْبُيُوتِ فِي إِقَامَةِ الْقَرَضِ ، أَعْنِي إِذَا قُلْنَا: إِنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ قَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ .
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَكْفِي إِذَا اشْتَهَرَ، كَمَا إِذَا صَلَّى صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ فِي الشُّوقِ مَثَلًا .
وَالأَوَّلُ عِنْدِي: أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْمَشْرُوعِيَّةِ إِنَّمَا كَانَ فِي جَمَاعَةِ الْمَسَاجِدِ ، هَذَا وَصْفٌ مُعْتَبَرٌ لَا يَتَأْتَى إِلَّا الْغَاوَةُ " انتهى من "إحكام الأحكام" (1/191) .

ورجح ابن القيم هذا القول فقال: "ومن تأمل السنة حق التأمل تبين له أن فعلها في المساجد فرض على الأعيان ، إلا لعارض يجوز معه ترك الجمعة والجماعة ، فترك حضور المسجد لغير عذر : كترك أصل الجماعة لغير عذر، وبهذا تتفق جميع الأحاديث والآثار....

فالذي ندين الله به : أنه لا يجوز لأحد التخلف عن الجماعة في المسجد إلا من عذر .

والله أعلم بالصواب" انتهى من " كتاب الصلاة" ص 416
وينظر جواب السؤال : (72398) .

ثالثاً :

ذكر العلماء كثيراً من الأعذار التي تبيح التخلف عن صلاة الجماعة : كالمطر الشديد ،
والبرد الشديد ، والحر الشديد الذي يخرج عما ألفة الناس ، والوحد الذي يتأذى به
الإنسان ، والخوف على النفس والمال والأهل ، وحضور للطعام الذي تتوق نفسه له ،
ومدافعة الأخبثين ، ووجود رائحة كريهة تخرج منه بسبب أكل ثوم أو بصل ونحوهما ، أو
انشغاله برعاية مريض له ، أو خشية فوات الرفقة في سفر مباح ... إلخ .

ينظر جواب السؤال : (106287) ، (129681)
، (127876) .

وهذه الأعذار : منها ما

يتعلق بوجود ضرر على الإنسان ، أو حفظ مصلحة له ، أو دفع للأذى عنه ، أو به ، أو
انشغاله بأمر تعلقت نفسه به .

وهذه الأعذار غير محصورة بما

ذكره الفقهاء ، بل قال النووي: " باب الأعذار في ترك الجمعة والجماعة ليس مخصوصاً ،
بل كل ما يلحق به مشقة شديدة : فهو عذر " .
انتهى من "المجموع" (4/384) .

وهذه الاجتماعات واللقاءات

أنواع مختلفة : فقد يكون الذهاب للمسجد أمراً ميسوراً لا يترتب عليه أدنى حرج ،
فمثل هذا لا يرخص فيه بترك الصلاة في المسجد .
وقد يكون الذهاب للمسجد في بعض الصور والحالات مما يترتب عليه حرج ومشقة ، فيرخص
فيه بفعلها جماعة في مكان وجودهم .

وعليه يقال :

إذا تيسر الذهاب لمسجد قريب دون مشقة أو حرج : فهو الواجب المتعين .
وإن تعذر ذلك : إما لوجود مشقة في الذهاب ، أو لوجود حرج في تفرق المجتمعين ،
وانفراط عقد اجتماعهم ، أو اختلال نظام اللقاء والمؤتمر ، أو وجود مصلحة في استمرار
اللقاء دون انقطاع : فالذي يظهر : أنه يرخص لهم بالصلاة جماعة في مكانهم .

ويقوي جانب هذه الرخصة :

وجود الخلاف المعتبر بين العلماء في لزوم أداء الجماعة في المسجد ، وأن الأعذار التي ذكرها العلماء في التخلف عن الجماعة تدل على أن الأمر فيه سعة عند وجود الحاجة ، وهي أعذار لمن تخلف عن صلاة الجماعة في المسجد للصلاة منفرداً ، فكيف إذا كان التخلف لفعالها في جماعة ؟ فلا شك أنه ادعى للترخيص والتخفيف ، وأن باب العذر هنا أوسع .

روى ابن أبي حاتم عن صالح

ابن الإمام أحمد قال : " حضرت عند إبراهيم بن أبي الليث ، وحضر علي ابن المديني ، وعباس العنبري وجماعة كثيرة ، فنودي بصلاة الظهر .

فقال علي ابن المديني : نخرج إلى المسجد أو نصلي ههنا ؟

فقال أحمد : نحن جماعة نصلي ههنا ، فصلوا .

قال أبو محمد : رجوع الجماعة الذين حضروا إلى قول أحمد ، في ترك الخروج إلى المسجد ،

وجمع الصلاة هناك : من جلالة أحمد ، وموقع كلامه عندهم " .

انتهى من "الجرح والتعديل" (1/ 298).

ولعل الإمام أحمد رأى في

استمرار "مجلس التحديث" مصلحةً ، قد تفوت بذهابهم للمسجد .

وقريب من هذا ترخيص الشيخ

ابن عثيمين للطلاب والموظفين بأداء صلاة الجماعة في أماكنهم ، دون الذهاب للمسجد ،

لما في ذلك من المصالح .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :

" ولكن ها هنا مسألة في وقتنا الحاضر : أحياناً تكون المساجد إلى جنب مصلحة حكومية

أو مدرسة ، وإذا خرجوا إلى المسجد : فإنه أولاً ، إن كانوا طلاباً ضيقوا المسجد ،

وربما يعبثون فيه ، وربما يتفرقون ولا يصلون ، فهل يرخص لهم في هذه الحال أن يصلوا

في المدرسة ؟

الجواب : نعم ، أولاً دفعاً لأذاهم ، وثانياً : لأجل أن لا يهرب أحد عن الجماعة ،

وثالثاً : أن هذا ليس أمراً دائماً راتباً ، إنما هو أمر عارض في صلاة واحدة .

وكذلك يقال في بعض الدوائر التي لها مساس بعامة الناس : لو أن أهل الدائرة أغلقوا

الدائرة وذهبوا ، لتعطلت أمور الناس من جهة ، ولذهب بعض هؤلاء الموظفين إلى بيوتهم

كما هو واقع ، يخرج على أنه سيصلي ثم يذهب إلى البيت .
فمثل هؤلاء أيضاً نقول : يرخص لكم في أن تصلوا مكانكم ، لما يترتب على ذلك من حفظ
الوقت وعدم ضياعه ، ولأنهم إذا كانوا لهم مساس بالجمهور وعامة الناس ، يعطلون
الناس إذا ذهبوا ، ولأنه ربما يكون هناك وثائق يصعب أن الإنسان يغلق الباب ثم يرجع
ويفتح ، وإن تركها خاف عليها من الضياع أو من السرقة".
تعليقات ابن عثيمين على الكافي لابن قدامة (2/ 29، بترقيم الشاملة آليا) .

والأولى بالقائمين على مثل
هذه اللقاءات والمؤتمرات : تنظيمها بشكل لا يتعارض مع أداء الصلاة جماعة في المسجد
، بحيث يكون هناك فاصل متاح لأداء الصلاة .
والله أعلم .